الى اجزائه يعني ان تعلقت صفة الكلام بالمامور به كانت امرا وان تعلقت بالنهي عنه كانت
نهيا وان تعلقت بالمخبر به كانت خبرا قوله فان كلا منها علة للتسمية به لا للتسمية
قوله والاضافات عطف تفسير قوله لما اه تعليل لقوله انه صفة واحدة يتكثر الخ قوله
ان ذلك اى كون الصفة واحدة قوله وانه لا دليل على تكثرها الخ وما لا دليل عليه يجب نفيه فاذا
انتفى دليل تكثر كل واحدة من هذه الصفات ثبت وحدتها لان الوحدة اصل في الاشياء
قوله فان قيل هذه اى الامر والنهي الخ قيل منشا هذا السوال قوله صفة واحدة يتكثر
قوله لا يعقل وجوده اى الكلام فكيف تكون صفة واحدة قوله بدونها اى بدون الاقسام
لان الكلام كلي والكلي لا وجود له في الخارج الا في ضمن الجزئي فكيف قلتم انه ازلي موجود قوله
قلنا ممنوع اى عدم وجوده بدون الاقسام ممنوع قوله وذلك اى حصول الكثرة فيما لا يزال
اى في الزمان المستقبل قوله واما في الازل فلا انقسام له اصلا لانه بحسب التعلقات
ولا متعلق واذا كان كذلك فيكون الكلام صفة واحدة هذا مذهب عبد الله القطان
الشهير بابن كلاب بضم الكاف وتشديد اللام احد ائمة السنة قبل الاشعري
قال شيخ الاسلام اورد عليه انه يلزم ان يوجد جنس الكلام مجردا عن انواعه وهو محال
اذ لا يوجد الجنس الا في ضمن احد انواعه واجيب بان هذه الاستحالة في الجنس وانواعه
الحقيقية وانواع اعتبارية المذهب الثاني انها تتصف بهذه الاقسام في الازل
مع وحدتها كذا قالوا ولا يمتنع التكلم بالامر والنهي والخبر بكلام واحد وهذا ظاهر
كلام الاشعرية والماتريدية الثالث ان الكلام النفسي خمس صفات ازلية امر
ونهي وخبر ونداء واستفهام وعن الامام الرازي انه في الازل خبر ومرجع بقية الاقسام
اليه واشار اليه بقوله وذهب بعضهم الخ قوله وذهب بعضهم الى انه الخ هو الامام الرازي
وهو اختيار صاحب العمدة والسديد ابي البركات النسفي قوله ومرجع الكل اليه
اى الامر والنهي والاستفهام والنداء وغيرها اليه واذا كان مرجع الكل الى شيء واحد
صح قولنا ان الكل واحد وان كلام الله تعالى واحد قوله على العكس اى النهي اخبار
عن استحقاق العقاب على الفعل والثواب على الترك قوله الاستخبار اى الاستفهام
قوله عن طلبه اى طلب المتكلم قوله الاعلام اى من المخاطب قوله ورد اى كون الكلام
في الازل خبرا او مرجع الكل اليه قوله بانا نعلم اختلاف هذه المعاني يعني ان الخبر

يحتمل

٨٥

يحتمل الصدق والكذب دون الامر والنهي والاستفهام والنداء قال شيخ الاسلام اى
لاختلاف لوازمها وصدق المشترك بينها على خاص منها من حيث هو ما لم يصدق عليه
انه زيد ولا يصدق عليه انه زيد من حيث هو كاتب فلا يلزم من صدق الكلام على كل منها
صدق باقيها عليه قوله واستلزام البعض للبعض كاستلزام الامر والنهي للخبر قوله
لا يوجب الاتحاد اى في المفهوم لانه بين اللازم والملزوم تباينا لان المتضايفين
متلازمان مع انهما لا يتحدان في الحقيقة وكذا الهيولى والصورة فانهما موجودان عند
الحكماء مع انهما لا يتحدان في الحقيقة قوله فان قيل هذا السوال نشا من طرف المعتزلة
القائلين بعدم الكلام النفسي قال شيخ الاسلام هذه شبهة من قبل المنكرين للكلام
النفسي وحاصل جوابها ان الاخبار انما يلزمه الكذب لو اتصف في الازل بزمان
من الازمنة وليس متصفا وان السفه والعبث انما يلزمان لو خوطب المعدوم وامر
في عدمه واما على تقدير وجوده بان يكون طلبا للفعل ممن سيكون ويصير اهلا
له كما في طلب التعلم من ولد اخبر عنه صادق بانه سيولد وكما في خطاب النبي صلى الله عليه
وسلم باوامره ونواهيه كل مكلف قوله سفه وهو ارتكاب امر بلا فائدة امرا ونهيا
وخبرا يعني كما هو راي ابن سعيد قوله وان جعلناه كما هو راي بعض اصحابنا قوله
في وقت وجود المامور الخ والحاصل ان الامر بلا مامور والنهي بلا منهي انما يكون
سفها ان لو كان المعدوم مكلفا بالاتيان بالفعل حالة عدمه واما على تقدير وجوده
واهليته فلا كما تقدم ايضا في حاشية شيخ الاسلام قوله لا يتغير بتغير الازمان
الا ان حكمته تعالى اقتضت التعبير عن بعض الامور بصيغة الماضي وعن بعضها
بصيغة المستقبل فسقط ما تمسك به المعتزلة في حدوث القرآن من انه لو كان قديما
لزم الكذب في امثال انا ارسلنا نوحا الى قومه كيف يستقيم الاخبار في الازل
عن ارسال نوح بلفظ الماضي ونوح وقومه لم يوجد بعد واجيب بان الارسال لم يكن
واقعا قبل الازل بل هو اخبار عن ارسال نوح مطلقا فانه في الازل الى الابد قال القرمي والحق
في جوابه ان الكلام النفسي الذي هو معان معقولة انما يقع الخطاب به مع مخاطب معقول
يوجد في زمان اخر قبل او بعد ويكون ذلك الخطاب بحسب وقته وحاله لا سيما ان الله تعالى
ليس في الزمان لامتناع حصوله في الحوادث فلا يكون ماض ولا مستقبل بل يكون نسبة جميع

Copyright © King Saud University